الإقتصاد الرقمي وحق الملكية الفكرية

م.م. عبد الرسول الباوي
الأستاذ الدكتور حسن حنتوش رشيد

المقدمة

على الرغم من أن فيروس كورونا، أرخى بظلاله السلبية على العالم أجمع على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وأدى هذا الفيروس إلى إقفال بلدان العالم وكافة القطاعات العامة والخاصة، فإن ظهور فيروس كورونا كان دافعاً لاستحداث بدائل عن النظام الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد بصورة أولية على الموارد البشرية المحركة للشركات والمؤسسات والمحال التجارية، فكان الاقتصاد الرقمي إحدى أهم الأنظمة التي تطورت ونشطت أثناء فترة انتشار فيروس كورونا وحدوث الأزمة الاقتصادية. فبات العمل عن بعد هو القاعدة الأساسية في كافة القطاعات التعليمية والتجارية والاقتصادية والخدماتية عبر استخدام المنصات الرقمية.

بفضل تطور قطاع التكنولوجيات والاتصالات، وكثرة استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت، ظهرت في القطاع الاقتصادي مفاهيم جديدة، أصبحت شائعة في التعامل بين الأفراد في كافة أنحاء العالم، كالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد التشاركي، والعمل الحر، وكذلك المعاملات الإلكترونية. وهذه التطورات ألغت الحدود الجغرافية والزمنية بين الدول، حيث أصبح بمقدور أي شخص التعامل مع أي فرد آخر أياً كان موقعه والوقت. من هنا يمكننا القول بأن المستقبل في العلاقات التجارية والاقتصادية هو الاقتصاد الرقمي الذي بات أكثر ملائمة لكافة القطاعات العاملة سواء أكانت الحكومية أو الفردية.

لما كان الاقتصاد الرقمي يقوم على التكنولوجيا، لذلك فهو يرتكز من أجل قيامه على عدة مكونات، ومنها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيجب التأكد من أن هذه البنية متوافرة وتغطي جميع المناطق وتؤمن مستوى من الجدوى في خدمات الإنترنت وأسعارها مقارنة بالسوق العالمية. أما المكون الآخر فهو الآيات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة لإلكترونية، والمعاملات لإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت. وإن هذا الأمر يعرضه للكثير من المشاكل والتحديات لا سيما تلك المتعلقة بالملكية الفكرية، إذ أن قوانين الملكية الفكرية تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية، فمن دونها لا يمكن للصناعة المعلوماتية أن تنهض حيث أن انتهاك الأفراد أو الجهات الاعتبارية لحقوق ملكية تلك

البرامج، يؤدي إلى هجرة العقول البرمجية لهذا النوع من الصناعة، وعليه لا بد من استصدار التشريعات التي تحفظ حقوق مطوري البرامج.

وعليه، فإن الدول في اهتمام متزايد في حقوق الملكية الفكرية، نتيجة الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات، والتحول نحو الانتشار التجارة الرقمية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على هذا النظام على مستوى الأفراد والشركات والحكومات، وعلى ذلك سوف نحاول تبيان الإستراتيجية التي تبعتها الدول في سبيل حماية الحقوق الناتجة عن الاقتصاد الرقمي والتي تشكل عاملاً أساسياً في تطوير هذا النظام.

الفصل الأول: الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي

لقد حاولت معظم التشريعات والأنظمة مواكبة التطور الحاصل على مستوى التحولات الرقمية، واعتمادها كوسيلة لتطوير قطاعاتها وإنتاجياتها، حيث يسمح الاتجاه نحو التحول الرقمي بإدخال تجربة جديدة في كافة القطاعات والأنشطة، واستكشاف الاحتمالات المختلفة، مما يعزز روح الإبداع لدى الموظفين والذي يعود بفوائد كبيرة على الشركة والموظف والفرد وتحسين إمكانيات الإبداع خلال العمل والتشجع على العمل الجماعي ومشاركة الأفكار بدلاً من العمل الفردي. وهذه التقنيات الإبداعية تشتمل على جميع الأدوات المتاحة للاستكشاف والبحث عن الأفكار والمعلومات المختلفة عبر الإنترنت والتي من شأنها أن تدعم التفكير الإبداعي. وبالتالي يجب العمل على زيادة القدرة على التفكير المتقارب والمتباين لجعل الأفراد أكثر إبداعاً مما يؤدي إلى تحسين المعرفة والتفكير لديهم وبالتالي زيادة ودعم الإنتاجية. وإن نظام التحول الرقمي في المعاملات والتعامل يؤدي إلى تحسين الإنتاجية بأقل تكاليف من خلال التقليص من المعدات والعوامل البشرية اللازمة للعمل وتوزيع الوقت حيث أن السماح بحرية العمل يساعد ذلك زيادة قدرة العامل على الإنتاج.

وعليه، تحاول الدول جاهدة تنظيم التحول الرقمي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي المؤسسات العامة والخاصة ووضع ضوابط لهذا النظام وذلك من أجل التقليل من التحديات والمشاكل الناتجة عنه. وسوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الرقمي بصفته أحد القطاعات التي تعتمد على التحول الرقمي والمعاملات الإلكترونية والاتصالات (المبحث الأول)، ومن ثم ننتقل للبحث في واقع هذا الاقتصاد في العالم العربي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

أطلق على الاقتصاد الرقمي عدت تسميات منها: «اقتصاد الإنترنت»، «الاقتصاد الجديد» «اقتصاد الويب» وذلك نظراً لاعتماده على التكنولوجيا كعنصر أساسي لقيامه، لذلك سوف نحاول في هذا المبحث معرفة ماهية الاقتصاد الرقمي (الفرع الأول)، ومن ثم بيان خصائصه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

أعطى الباحثون للاقتصاد الرقمي تعاريف متعددة، ولكنها جميعها اتفقت على أن هذا الاقتصاد يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهو يعتمد بشكل جوهري على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في كافة القطاعات[١]. كما أنه من الصفات المميزة لهذا الاقتصاد بأنه ينتج وينشر ويستعمل المعرفة على اعتبار ان هذه العوامل تشكل القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والإبداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في إحداث النمو واستدامته[٢].

كما أن هذا الاقتصاد يعتمد في تطبيقه على مكونات متعددة أبرزها، الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية، والتي أتاحت لمختلف البشر والأعمال من استكشاف العالم والقيام بإجراء عمليات تجارية متعددة ومعقدة في نفس الوقت تمكن الأشخاص من شراء كل ما يريدون من أي مكان بالعالم[٣]، وبأسرع وقت دون الحاجة إلى الذهاب إلى محلات التسوق بشكل مباشر. هو اقتصاد معتمد في الأساس على نظام تحركه وتنظمه المعرفة وانتشار المعلومة والقيام بالسيطرة عليها. وتقوم الشركات على تنقية المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل وبدوره المميز يتمكن من إعطاء الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير[٤] .

إن الاقتصاد الرقمي يعد مكملاً للاقتصاد التقليدي، وليس بديلاً عنه. ولكن هناك الكثير من الفروقات الجوهرية بينهما، ويتجلى الفارق الأساسي في اعتماد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات والوسائل الاتصالية المتطورة، لتخزين البيانات وتنفيذ العمليات، في حين أن الاقتصاد التقليدي يعتمد في عملياته ونشاطاتها على الإجراءات الروتينية من مسك السجلات الورقة وتنفيذ العمليات بشكل يدوي.

---

[١] انترناشيونال ميديا، ماذا تعرف عن الإقتصاد الرقمي، www.islamonline.net
[٢] أمينة عمر، الإقتصاد الرقمي ٢٠٢١، www.politicalencyclopedia.org، Digital Economy
[٣] عدنان مصطفى البار وخالد على المرحبي، الإقتصاد الرقمي، ٢٠١٩ ، www.awforum.org
[٤] بطاهر بختة، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه (فلسطين، الامارات، السعودية، الجزائر)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد ٠٣، العدد ٠٢، ٢٠١٩.

إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي يختلفان في الكثير من الخصائص الأخرى ونذكر منها:

- السرعة والمرونة: يختلف الاقتصاد الرقمي عن التقليدي، بأنه لا يتقيد بمكان أو زمان، إذ بإمكان المستهلك إجراء أي معاملة تجارية أي كان موضعها وفي الوقت الذي يشاء وذلك لأن المنتجات تباع عبر الإنترنت من خلال المنصات الإلكترونية. في حين أن المعاملات في الاقتصاد التقليدي بواسطة محلات ومتاجر حقيقية، في أماكن محددة وأوقات معينة تفتح وتغلق فيها هذه المتاجر.
- الدفع: هناك طرق عديدة تكون مقبولة للدفع في الاقتصاد الرقمي كالدفع عن طريق بطاقة الائتمان والهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية وغيرها من الوسائل المتاحة إلكترونياً، بينما في الاقتصاد التقليدي فإن الدفع يتم بطريقة واحدة فقط وهي الدفع النقدي.
- سوق مفتوح: يتميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي، بأنه سوق مفتوح أمام الجميع، وبمقدور أي شخص أو شركة التعرف على المنافسين الآخرين وما هي الأساليب التي يعتمدونها في عرض منتجتهم والتسويق لها.
- المنتجات: في الاقتصاد الرقمي، يمكن بيع جميع المنتجات على مختلف أنواعها سواء أكانت منتجات مادية أم رقمية، في حين أن نطاق الاقتصاد التقليدي لا يشمل سوى المنتجات المادية. فالمعرفة بسلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها، يصبح استعمالها مجانياً مع تأمين براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصاميم والبرامج، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية.
- المعرفة: ليس بمقدور أي شخص عادي أن ينشأ عمل أو نشاط اقتصادي رقمي، لأن ذلك يحتم أن يكون مستوى تعليمي يخوله التعامل مع التكنولوجيا الرقمية وعالم الإنترنت وكيفه إدارتها. غير أنه في الاقتصاد التقليدي باستطاعة كل فرد أياً كان مستواه التعليمي أن يؤسس نشاط اقتصادي خاص به.
- عناصر الإنتاج: إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال.

●المواد: العاملين في الاقتصاد الرقمي يستعملون الرموز والبرامج أما الاقتصاد التقليدي يقوم على الآلات بشكل أساسي. كما أن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما أن الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة لأن الموارد تستنفد بالاستهلاك[٥].

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي

يؤخذ على الاقتصاد الرقمي بأن استخدامه ينطوي على بعض المخاطر والسلبيات التي تهدّد مباشرة المُعطيات الشخصية والسرّية في المعاملات التجارية والمالية وذلك عبر سرقة البريد الإلكتروني سواء للأفراد أو الشركات أو حتى الحكومات. ومن عيوب هذا الاقتصاد بأنه لا يمكن معرفة مقدار الإنتاجية عبر الإنترنت. إلا أن هذه الأمور ليس من شأنها أن تقلل أهمية الاقتصاد الرقمي وفؤاده الهائلة. إذ بات بمقدور الأفراد القيام بالأعمال اليومية على الإنترنت وأدي النمو الهائل للتكنولوجيا والإنترنت إلى وجود شبكة عالمية. كما أصبح هناك زيادة كبيرة في الاستثمار في مختلف المجالات المتعلقة بالأجهزة، والبحوث التكنولوجية، والبرامج، والخدمات، والاتصالات الرقمية.

كذلك لعب الاقتصاد الرقمي دوراً مهماً في تطوير قطاع التجارة الإلكترونية، إذ أنه سهل عمليات البيع والشراء والتوزيع والتسويق والإبداع وتوفير السلع والخدمات الرقمية. فعلى سبيل المثال، إن الأفلام والأغاني كانت متوافرة فقط على أسطوانة (DVD) أو الكاست، أما اليوم فأصبحت جميع هذه المنتجات متوافرة على الإنترنت دون الحاجة لشراء أي شي مادي ملموس. وإن معظم المعاملات التي تتم بواسطة الإنترنت يكون الدفع عبر الوسائل الإلكترونية الأمر الذي يساعد على الحفاظ على الأموال ويكون هناك شفافية في التعامل[٦].

كما أن الاقتصاد الرقمي، أرخى بظلاله الإيجابية على الخدمات المصرفية والتأمين، حيث أن جميع المعاملات البنكية أصبح بالإمكان القيام بها عبر الإنترنت دون أن يكون هناك حاجة لزيارة البنك. وتم تحويل بعض السلع والخدمات إلى أرقام رقمية بالكامل.

يقوم الاقتصاد الرقمي على وجود مقومات أساسية لابد من توافرها، أهمها:

- البنية التحتية التكنولوجية ونعني بها شبكة الاتصالات الرقمية والإنترنت
- الأجهزة، البرمجيات، والشبكات

[٥] أمينة عمر، الإقتصاد الرقمي ٢٠٢١، Digital Economy، www.politicalencyclopedia.org
[٦] الإنترناشيونال ميديا، ماذا تعرف عن الإقتصاد الرقمي، www.islamonline.net

- الآليات الرقمية التي من خلالها تتم الأعمال التجارية والاقتصادية، والمعاملات الإلكترونية
- التنمية الاقتصادية وذلك بمواجهة الفجوة الرقمية

يتميز الاقتصاد الرقمي بنشر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وهذا يسمح ببناء الحكومة الالكترونية، المؤسسة الالكترونية، البنوك الالكترونية، والإدارة الالكترونية. إلا أن نجاح ونمو هذا النوع من الاقتصاد يتطلب شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وتوفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية

لم يكن العالم العربي، بعيداً عن فكرة الاقتصاد الرقمي، فنظراً للمنافع الكثيرة التي يعود بها على الحكومات والأفراد على حدٍ سواء (الفرع الأول) سعت العديد من الدول إلى وضع إستراتيجيات وقوانين من أجل تنظيم هذا النظام المستحدث (الفرع الثاني)

الفرع الأول: منافع الاقتصاد الرقمي على البلدان العربية

بات ظاهراً عالمياً بأن الدول التي تنجح في تجربة التحول الرقمي تصبح أكثر ازدهاراً ونمواً من تلك التي لا تعتمد هذا النظام أو تفشل في تحقيقها. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان "إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل،" فإن اعتماد التقنيات والتحولات الرقمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شأنه أن يحقق منافع اجتماعية واقتصادية هائلة تصل قيمتها إلى مئات المليارات من الدولارات سنوياً، وطفرة تشتد الحاجة إليها في الوظائف الجديدة[٧].

وفقاً للتقرير المذكور، فإن الاستخدام الكبير، للخدمات الرقمية، كخدمات الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، وأن أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز النمو يرجع إلى أن التقنيات الرقمية

[٧] بيان صحفي، الاقتصاد الرقمي يمكن أن يحقق منافع هائلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، ٢٠٢٢، www.albankaldawli.org

تساعد على خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات والتي تقيد المعاملات الاقتصادية، وأن هذه التكلفة تتراجع عندما يستخدم المزيد من المواطنين هذه التقنيات.

كما أن عملية التحول الرقمي تحقق تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك نصيب الفرد منه. وهذا ما أكده التقرير المذكور أعلاه، حيث اعتبر بأن الرقمنة الكاملة للاقتصاد يمكن أن ترفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن ٤٦٪ على مدى ٣٠ عاماً، أو من حيث القيمة الدولارية لمكاسب طويلة الأجل لا تقل عن ١,٦ تريليون دولار. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أنه خلال السنة الأولى، يمكن أن يصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى ٣٠٠ مليار دولار[٨] .وتوقع التقرير أن يؤدي اعتماد التقنيات الرقمية بصورة شاملة إلى مضاعفة معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بنحو ٢٠ نقطة مئوية على مدى ٣٠ عاماً[٩].

إن إستخدام التحول الرقمي في عدد من بلدان العالم العربي، ساهم في خفض تكلفة إنجاز المعاملات والخدمات الحكومية، كما أن تطبيق هذا النظام من شأنه التصدي للعديد من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي يعاني منها العالم العربي ومن شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

يسمح إستخدام التقنية الملائمة في خلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان ومثال ذلك التجارة الالكترونية التي توفر الكثير من المزايا، منها تخفيض التكلفة، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم. ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولا على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات[١٠].

بحسب التقرير المذكور، هناك إفتقار للثقة المجتمعية في المؤسسات الحكومية مما يؤدي إلى عدم إستخدام التكنولوجيا الرقمية. من هنا يجب إتخاذ إجراءات تعزز الإطار التنظيمي لمعاملات التجارة الإلكترونية، أهمها التوقيع الإلكتروني وحماية خصوصية البيانات.

[٨] منشور الإسكوا، منظور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، ٢٠١٦، www.unescwa.org

[٩] بيان صحفي، الاقتصاد الرقمي يمكن أن يحقق منافع هائلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، ٢٠٢٢، www.albankaldawli.org

[١٠] سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد ١، سوريا، ٢٠٠٢.

الفرع الثاني: تحديات الإقتصاد الرقمي في العالم العربي

لما كان الاقتصاد الرقمي القائم على التكنولوجيا، لذلك فهو يرتكز من أجل قيامه على عدة مكونات، ومنها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيجب التأكد من أن هذه البنية متوافرة وتغطي جميع المناطق وتؤمن مستوى من الجدوى في خدمات الإنترنت وأسعارها مقارنة بالسوق العالمية. أما المكون الآخر فهو الآيات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة لإلكترونية، والمعاملات لإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت.

غير أن قيام نظام اقتصادي رقمي يواجه العديد من التحديات والمشاكل ونذكر منها:

- المشاكل التقنية: حيث أن زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يسهل حدوث عمليات القرصنة والغش.[١١]
- المشاكل القانونية: ظهرت مشكلة التهرب الضريبي والجمركي نتيجة إلغاء الحدود الزمانية والمكانية وظهور العامل الافتراضي في التبادل التجاري بين الأفراد، وما ينتج عن ذلك من تحديات نتيجة القوانين المطبقة والمحاكم المختصة وأي بلد من حقه فرض الضرائب والرسوم.
- مشاكل الثقة: نظراً لكون التعامل والتعاقد في أغلب الأحيان يتم بين أشخاص لا توجد بينهم أي روابط أو علاقة أو تعامل سابق، لذلك تكون الثقة غائبة بين هؤلاء وهذا ما يشكل عائقاً أمام نمو الاقتصاد الرقمي، ولاسيما أن بعض العقود والوثائق الرقمية تتطلب المصداقية والثقة قبل اتخاذ القرار وإرسال التوقيع الرقمي. [١٢]
- التمسك بالاقتصاد التقليدي: يرفض البعض التخلي عن الإقتصاد التقليدي والتوجه نحو الإقتصاد الرقمي خوفاً من هذا النظام نظراً لعدم الإلمام الكامل بكيفية تطبيقه والتعامل من خلاله، لذلك نجد غياب أي مرونة أو استعداد لدى الشركات والأفراد في تطبيق هذا النظام.
- المخاطر العلمية: لما كان الإقتصاد الرقمي يقوم على التكنولوجيا والمعلومات، لذلك يجب على مستخدمه أن يكون ملماً ومتقناً لاستخدام هذه التكنولوجيا الرقمية والمعلومة. فالأُمِّية المعلوماتية تعد من المشاكل الكبرى التي تواجه عصر المعلومات، والتي تعني جهل عدد كبير من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم القدرة على استخدامها، لذلك تمثل عائقاً أمام الاقتصاد الرقمي، ولابد من القضاء عليها من المؤسسات

[١١] فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
[١٢] أمينة عمر، الإقتصاد الرقمي ٢٠٢١، www.politicalencyclopedia.org، Digital Economy

الحكومية لإظهار أهمية الكومبيوتر ونشر المعرفة التكنولوجية ومواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات وإدراك الفرد للآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا وكيفية تأثيرها في عمله ومستقبله ومستقبل مجتمعه أيضا.[١٣]

- هجرة العقول إن الإقتصاد الرقمي يقوم على الكفاءة العلمية، ولكن في العديد من بلدان العالم العربي، ولا سيما في لبنان، ونتيجة الأزمة الاقتصادية والسياسية، يشهد البلد هجرة كبيرة لأصحاب الكفاءات والخبرات العلمية، وهذه الهجرة تشكل تهديداً مباشراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي عائقاً جديداً أمام نشوء الإقتصاد الرقمي. ومن أجل أن تستطيع إيقاف هجرة هذه العقول يتوجب على البلدان النامية، توفير الظروف الملائمة وبنية تحتية جيدة وإيجاد دورات تدريب وتطوير المهارات لدعم التكنولوجيا[١٤] .

- البنية التحتية: غياب البنية التحتية الداعمة لقيام الاقتصاد الرقمي في العديد من الدول.

- الملكية الفكرية: انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية، فمن دونها لا يمكن للصناعة المعلوماتية أن تنهضن حيث إن انتهاك الأفراد أو الجهات الاعتبارية لحقوق ملكية تلك البرامج، يؤدي إلى هجرة العقول البرمجية لهذا النوع من الصناعة، وعليه لا بد من استصدار التشريعات التي تحفظ حقوق متطوري البرامج.

في هذا السياق، تهدف دراسة منظمة الإسكوا حول منظور الإقتصاد الرقمي في المنطقة العربية في العام ٢٠١٧ إلى نشر الوعي بشأن الإقتصاد الرقمي في هذه المنطقة ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، كذلك العمل على إعداد خطط عمل على المستوى الوطني مما يسهل الانتقال إلى الإقتصاد الرقمي ويعالج العديد من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية[١٥].

الفصل الثاني: المعالجات التشريعية لحماية الملكية الرقمية

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية لتقدم الأمم على مختلف الأصعدة كما أنها أصبحت اليوم وسيلة ضغط من طرف العالم المتقدم على العالم السائر في طريق النمو خاصة في المجال العلمي والاقتصادي وحتى السياسي حتى تفرض هذه الدول هيمنتها في كل مجالات الحياة، ولا يخفى علينا أن المعلومة هي أحد ثمرات فكر الإنسان التي تتحول فيما بعد إلى رصيد معرفي تستقي منه البشرية كل ماهي بحاجة إليه لتسيير سبل حياة البشر. وهذه الخدمة التي يقدمها البشر لبعضهم البعض استوجبت اعتراف التمتع لأصحاب هذه الأعمال القيمة بحقهم في أن

[١٣] سحقي نعيمة، الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥

[١٤] اخلاص باقر وهاشم النجار، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة في فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٧

[١٥] منشور الإسكوا، منظور الإقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، ٢٠١٧، www.unescwa.org

تنسب إليهم أعمالهم أي الاعتراف لهم بملكيتهم الفكرية لهذه الأعمال ومجرد الاعتراف غير كاف لإيفائهم حقهم بل يجب السعي لحماية هذه الحقوق بشقيها الصناعية والفنية الأدبية والتي ستكون محل دراستنا هذه، وتحديدا حقوق المؤلف حيث يعتبر حق المؤلف والحقوق المجاورة من الميادين التي عرفت تحولات كبيرة خلال هذه السنوات الأخيرة تسببت فيها تقنية المعلومات التي أثرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام القانوني الحالي من حيث مرتكزا ته ومن حيث العلاقات القانونية الناتجة عنه، التي ظهر أثرها الواضح في حقل الملكية الفكرية، وتحديدا فيما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الجديدة التي أفرزتها الثورة الرقمية.

لذلك فان من أهم التحديات المطروحة حاليا على القائمين على هذا المجال العلمي هي بناء نظام قانوني مترابط ومتوازن يحوي متغيرات النموذج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديد مع ضمان الحريات والحقوق الأساسية في البيئة الرقمية التي يعد حق المؤلف إحدى أهمها وربما أهمها على الإطلاق. وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية (المبحث الأول)، ومن ثم ننتقل لتناول واقع حقوق الملكية الفكرية الرقمية في العالم العربي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية

خضعت تشريعات الملكية الفكرية في هذا المجال إلى العديد من التعديلات الناجمة عن ضرورة التقاطع والتوائم مع الطبيعة المتغيرة والسريعة لحقائق وابتكارات عصر المعلومات، وبالتالي سوف نحاول تبيان عناصر الملكية الفكرية في البيئة الرقمية (الفرع الأول) وشروط القانونية اللازمة لحمايتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عناصر الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

لقد ساهمت التقنيات الحديثة في البيئة الرقمية، بشكل كبير في سهولة اقتناء ونقل المعلومات. وأصبح من السهل تسويق المصنفات الرقمية عبر شبكة الإنترنت، مما أثر سلباً على المؤلف الذي يواجه صعوبة كبيرة في حماية حقه. ويوجد عدة عناصر لا بد من توافرها للحصول على حق في الحماية للملكية الفكرية وهي:

١) الابتكار: ويقصد به بصمة المؤلف التي تنبع من شخصيته، والتي تصل في بعض الأحيان لمعرفة المؤلف بمجرد الاطلاع على مصنفه[١٦] . بمعنى آخر: «أن يضفي المؤلف على مصنفه شيء من الابتكار، وهذا الأخير هو الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه»[١٧]. أي أن يخلع عليه شيء من شخصيته وهو الأساس

[١٦] علي الصادق، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية، مجلة معهد القضاء، ص. ١٠٢

[١٧] نقض مصري، طعن رقم ٣٣٥٤، سنة ١٩٨٥، نقض مدني مارس ٢٠١٧، ص. ١٧٠

الذي تقوم عليه حماية قانون المؤلف والثمن الذي يشترى به[١٨]. وبالتالي في حال انتفاء شرط الابتكار الذهني، فإن المصنف لن يتمتع بأية حماية قانونية. فالإنتاج الفكري أو الأدبي أو الفني أو العلمي هو محمياً بمقتضى القانون طالما يتمتع بصفة الإبداع[١٩].

ب) ظهور المصنف إلى حيز الوجود: قامت بعض القوانين على حماية حقوق المؤلف التي يتم إظهارها إلى العالم الخارجي المادي، دون أن تطال هذه الحماية أفكاره التي يعبر عنها بأي وسيلة، أو اتفاق أو حكم قضائي، على اعتبار أن هذه الأفكار، هي شائعة ومتداولة للعموم، ما لم يصار إلى وضعها ضمن إطار مادي ملموس أي في مصنف مكتوب أو مسموع أو مرسوم أو أي طريقة أخرى من طرق التعبير[٢٠]. وهذا ما أكدت عليه نص المادة ١٤١ من قانون الملكية المصري التي جاء فيها «لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ولو كان معبرا عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة في مصنف».

ج) عدم اشتراط الشكلية: وفقاً لنص المادة ٥ من اتفاقية برن لحماية الحقوق الأدبية والفنية، فإن الإيداع القانوني يعد أحد الشروط الشكلية الواجب توافرها من أجل إضفاء الحماية القانونية على المصنفات. ولكن هناك العديد من التشريعات ألغت هذا الشرط ولم يعد لازماً لتمتع المصنف بالحماية القانونية[٢١]. وعلى سبيل المثال، فإن المشرع الأردني قبل العام ١٩٩٨ كان يعتبر المصنف غير المودع لدى دائرة المكتبة الوطنية الأردنية لا يتمتع بالحماية القانونية، وعلى ذلك فإن جميع الدعاوى التي كانت تقام من المؤلفين للمطالبة بالتعويض عن التعدي على مصنفاتهم غير المودعة ترد ولا تطبق عليها القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني (أي القانون العام) على أساس أن قانون حماية حق المؤلف هو قانون خاص ومن الواجب تطبيقه[٢٢]. إزاء هذا

---

[١٨] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، حق الملكية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٨٨، ص. ٢٩١

[١٩] وداد أحمد العيدوني، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية (برامج الحاسوب وقواعد البيانات نموذجا)، مداخلة ألقيت المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية الموسوم: البيئة المعلومات الآمنة، المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، المنعقد بمدينة الرياض خلال الفترة ٠٦-٠٧ أبريل ٢٠١٠، ص. ٤

[٢٠] حنان براهيمي، حقوق المؤلف في التشريع الداخلي، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، ص. ٢٧٥- ٢٧٦

[٢١] حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير تخصص المعلومات الإلكترونية، الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات، جامعة فسنطينة، الجزائر، ٢٠١٢، ص. ٢٠

[٢٢] نرجس صفو، مداخلة بالمؤتمر الدولي الحادي عشر لمركز جيل البحث العلمي حول التعلم بعصر التكنولوجيا الرقمية، ٢٠١٦، www.jilrc.com

الواقع، تم تعديل المادة ٤٥ من قانون حماية حق المؤلف الأردني وقد تم إلغاء هذا الشرط وباتت دعاوى المؤلفين تسمع بغض النظر عن إيداع مصنفاتهم لدى دائرة المكتبة الوطنية الأردنية.

على غرار نظيره الأردني، فإن المشرع اللبناني في المادة الخامسة من قانون حماية الملكية الفكرية أكد على عدم إلزامية الشكلية حيث جاء في المادة المذكورة ما حرفتيه: «إن الشخص الذي يبتكر عملاً أدبياً أو فنياً له، بمجرد ابتكاره حق الملكية المطلقة على هذا العمل ودونما حاجة لذكره، احتفاظه بحقوقه أو لقيامه بأية إجراءات شكلية».

الفرع الثاني: الشروط القانونية لحماية الملكية الفكرية الرقمية

حاولت مختلف القوانين العربية والدولية، تنظيم أو تجريم ما يحدث من أفعال اعتداء على المصنفات الرقمية من خلال استحداثها للعديد من الآليات الوقائية والعقابية، إلا أنها وضعت عدة شروط من أجل منح هذه الحماية وهي على الشكل التالي:

- توافر الصفة والمصلحة في ملكية المصنف شرط لقبول الدعوى: يشترط لحماية المصنف أن يتوافر للمدعي شرطا المصلحة والصفة وهذا الشروط تعد من الأركان الجوهرية لقبول أي دعوى في مختلف القوانين العربية[٢٣] .
- المصالح محل الحماية: في هذا الإطار تطرح إشكالية التوفيق بين حق كل شخص بالوصول إلى المعلومات من خلال المصنفات الرقمية - وقد سنت معظم الدول قوانين تعطي الفرد هذا الحق، وبين حق الملكية الفكرية العائد للمؤلف فيما خص المعلومات الصادرة عنه .لا سيما بأن المعلومات الواردة على المصنفات الرقمية، تكون شائعة ومطلقة وفي متناول الجميع. فعلى سبيل المثال، إن الأفكار حول تصميم موقع الإنترنت تظل أفكاراً شائعة لا يستأثر بملكيتها أحد لكن متى ما تحولت إلى أنماط خلقها مصمم موقع ما كانت ملكاً في إطارها الإبداعي هذا للشخص الذي ابتكرها. وعليه، طالما أن المعلومات والأفكار لم يتم تبويبها ووضعها ضمن إطار مادي معين، تبقى ملكاً شائعاً للجميع، ولكن في حال وضعها ضمن تبويب معين، ينتج عنه ابتكارا، فإن ذلك يمنح الشخص المبتكر حق نسبة هذا الإبداع إليه ويستتبع ذلك نشوء حقه في حمايته قانوناً واستغلاله بالطريقة التي يرتأيها [٢٤].

[٢٣] المادة ٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني.
[٢٤] حسام لطفي، حقوق الملكية الفكرية المفاهيم الأساسية، ص. ١٢٣، القاهرة، ٢٠٠٤

- محل الحماية: عملاً باتفاقية تريس فإن الحماية القانونية تشمل برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات بالحماية القانونية على اعتبار مصنفات أدبية أياً كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها. كذلك الأمر فإن مجموعات البيانات أو المواد الأخرى تتمتع بهذه الحماية أياً كان شكلها، إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها. وبالنظر إلى صعوبة تحقيق الحماية القانونية للمصنفات الرقمية أو التي يتم نقلها وتوزيعها عبر الوسائط الرقمية وبصفة خاصة الإنترنت، لذلك فقد التجأ أصحاب الحقوق إلى توفير التدابير التكنولوجية الكفيلة بهذه الحماية وإلى توفير معلومات لإدارة الحقوق لا بد منها للتصريح بالانتفاع بهذه الحقوق ومتابعة تداولها على الشبكات.

المبحث الثاني: حقوق الملكية الفكرية الرقمية في العالم العربي

مواكبة للتطور الحاصل في التحولات الرقمية وفاعليتها في الإقتصاد، قامت العديد من الدول العربية بوضع إستراتيجيات لتنظيم هذا القطاع (الفرع الأول) كما أسنت العديد من القوانين لحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إستراتيجيات الدول العربية لتنظيم الإقتصاد الرقمي

على الرغم من أن العديد من بلدان العالم العربي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وغير ذلك من النزاعات والصراعات وحالات النزوح نتيجة الحروب العالقة في المنطقة، بالتالي قد يكون مواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة من خدماته وتطويرها لا يشكل أولوية لدى العديد من هذه الدول. إلا أنه في العام ٢٠٢٠، أظهرت دراسة لصندوق النقد العربي، بأن عدة دول عربية، بدأت تخطط لدخول الاقتصاد الرقمي منذ مطلع الألفية الثالثة وقد بدأت بوضع إستراتيجيات لتطوير هذا النوع من الإقتصاد. فقد وضعت المملكة العربية السعودية خطة تم تنفيذها على مرحلتين، الأولى بدأت في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ والمرحلة الثانية في ٢٠١٢-٢٠١٦، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأردن التي أطلقت في العام ٢٠١٩ "إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية" ومن ثم قامت في العام ٢٠١٥ بإقرار قانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥، كما وضع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "إستراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولة" كما تم إصدار قانون الاتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية فضلاً عن قانون نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي.

كما أكدت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية أن "قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة" رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢١ يعد انطلاقة جديدة للتحول الرقمي الشامل في دولة الإمارات، ويدفع الإقتصاد الرقمي، كما يثبت مكانة الدولة لتصبح من الدول الطليعة في دعم وتوفير الخدمات الرقمية.

كذلك أقرت البحرين "إستراتيجية الحكومة الرقمية" في عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٢، أما في لبنان أقرت الحكومة اللبنانية "إستراتيجية التحول الرقمي" سنة ٢٠١٨ والتي تهدف لجعل الجمهورية اللبنانية من أكثر الحكومات التي تعتمد على الرقمية في المنطقة العربية بحلول العام ٢٠٢٠. وهناك العديد من الدول العربية الأخرى التي أطلقت إستراتيجياتها المتعلقة بالاقتصاد الرقمي ونذكر منها تونس في العام ٢٠٢٠، والعراق تبنّت الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، وعُمان التي تبنّت إستراتيجية التحول الرقمي منذ العام ٢٠٠٣، ولم تكن دولة فلسطين بعيدة عن هذا التحول حيث أقرت إستراتيجيتها في العام ٢٠١٩ وقطر في العام ٢٠٢٠.

بدافع إطلاق رؤية اقتصادية عربية موحدة حول الإقتصاد الرقمي، وتحقيق تعاون عربي في هذا المجال، أعلنت جامعة الدول العربية في عام ٢٠١٨ بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عن إطلاق "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي" لتكون دليلاً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في العصر الرقمي. كما أنه في العام ٢٠٢٠ تم تأسيس منظمة التعاون الرقمي وذلك بجهود المملكة العربية السعودية خلال ترأسها مجموعة العشرين في تسريع نمو الإقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في العالم. وتشكلت هذه المنظمة عند تأسيسها من خمس دول وهي: السعودية، البحرين، الأردن، الكويت، وباكستان. ومن ثم في نيسان ٢٠٢١ انضم إليها كل من نيجيريا وسلطنة عُمان، واعتبارهما دولتين مؤسستين. وتهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات المدفوعة بالابتكار، وتسريع نمو الإقتصاد الرقمي وتحقيق مستقبل رقمي للجميع، من خلال تمكين المرأة والشباب ورواد الأعمال، وتنمية الإقتصاد الرقمي عبر قفزات تنموية قائمة على الابتكار.

تُقسم المنطقة العربية من حيث التطور الرقمي الى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، تضم دول مجلس التعاون الخليجي، والمجموعة الثانية تشمل الأردن، تونس، لبنان، المغرب، مصر، والجزائر، أما المجموعة الثالثة، تتضمن الدول الأخرى والتي هي أقل بلدان العالم العربي نمواً. وعليه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعد رائدة في مؤشراتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمثل تلك في الدول المتقدمة، وللعام الثالث على التوالي، تصدّرت الإمارات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٢ ومن ثم تلتها الدول الخليجية الأخرى.

الفرع الثاني: التشريعات العربية لحماية الملكية الفكرية

منذ بداية القرن التاسع عشر، ظهر اهتمام الدول العربية بموضوع الملكية الفكرية وحماية الحقوق الناتجة عنها، لذلك، سارعت عدة دول عربية بالانضمام إلى العديد من اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية، ناهيك عن إصدار قوانين داخلية، خاصة، تتعلق بالملكية الفكرية وحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. ذلك لأن وضع تشريعات منظمة لحق المؤلف يعد أمر بالغ الأهمية، فإن هذا الأخير من حقه حماية أفكاره ومعلوماته وإبداعه كي يكون قادراً على الإنتاج والتطوير، إذ أن شعور هؤلاء بالحرمان من الحماية القانونية يؤدي بهم إلى الهجرة إلى دول وأماكن أخرى تمنحهم هذه الحماية. لذلك كان من البديهي أن تبادر الدول العربية إلى إصدار تشريعات لحماية حق المؤلف لخلق المناخ الملائم لانتشار المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، ليتمكن المؤلفون من الحصول على عائد عادل من الإفادة بمصنفاتهم، حتى يتمكنوا من تركيز جهدهم للإبداع، وليتبوؤوا المكانة الأدبية التي يستحقونها [٢٥].

أكثر من ذلك، فإن الدول العربية، حاولت ترسيخ جهودها الموحدة وتعاونت فيما بينها من أجل توحيد قوانينها وتشريعاتها المتعلقة بالملكية الفكرية والأدبية، حيث قامت اللجنة القانونية الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية في اجتماعاتها المنعقدة في العام ١٩٤٧، ببحث توحيد قوانين الدول العربية المتعلقة بحماية حق المؤلف، ووافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروع القانون الذي أعدته هذه اللجنة لحماية حق المؤلف بقرار تم إصداره في ١٧ فبراير، وأوصى الدول العربية بأن تصدر في أقاليمها تشريعات مطابقة له. وهذا المشروع يتضمن ٥٩ مادة، وعملاً بنص المادة الأولى منه فإنه يتمتع بالحماية المقررة فيه: «مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أياً كانت هذه المصنفات وبصرف النظر عن استعمالها أو الغرض من تصنيفها».

كما أن الدول العربية، قد وقعت على المعاهدة الثقافية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٥، وتنص المادة الثامنة منها على أن « تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل دولة من دول الجامعة العربية» ، كما وافق مجلس جامعة الدول العربية في مايو ١٩٦٤ على دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأبرم ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي تنص المادة ٢١ منه على أن « تعمل الدول الأعضاء على أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينتج في هذه الميادين في كل دولة من دول الجامعة العربية».

كذلك، تم توقيع اتفاقية لحماية حقوق المؤلف في مؤتمر وزراء الثقافة العرب المنعقد في بغداد في الفترة الممتدة بين ٢-٥ نوفمبر ١٩٨١، وقد وقع على هذه الاتفاقية جميع الدول العربية باستثناء مصر ولبنان.

[٢٥] أحمد عبد الله مصطفى. حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الإنترنت، Cybrarian Journal، العدد ٢١، ٢٠٠٩

الفرع الثالث: إشكاليات حماية المعلومات وتشريعات تقنية المعلومات

لم تصدر معظم الدول العربية أي قانون من شأنه تجريم مختلف صور جرائم الكمبيوتر، أو المساواة بين المعلومات وبين الأشياء المادية الصالحة، كمجال الاعتداء على الأموال والمساواة بين المؤسسات المادية في الجرائم وتلك المؤسسات المعنوية، لذلك تبقى جرائم الكمبيوتر خارج إطار التجريم والعقاب في النظام الجزائي العربي، وذلك باستثناء بعض الدول التي أدخلت تعديلات على قوانينها لتتلاءم مع تلك التطورات والتقنيات، مثل الإمارات، ومصر، الأردن[٢٦] .

كذلك، لا بد من القول بأن قوانين الاتصالات العربية التي شهدت تعديلات في مجال جرائم الكمبيوتر، تضمنت نصوصاً تجرم الاعتداء على الكيانات المادية للشبكات، وأخرى تحظر استغلال الشبكات في أنشطة غير مشروعة. وللأسف، على الرغم من وجود قوانين تنظم قواعد البيانات المركزية وبنوك المعلومات، إلا أنه لا يوجد في الدول العربية تشريع متكامل في حقل الخصوصية في أي منها، باستثناء بعض الأفكار المطروحة في كل من الإمارات والأردن ومصر. وهذا ما يعد قصوراً في التشريعات العربية مع العلم بأن هذه القوانين أصبحت لازمة وضرورية من أجل ضبط ومعالجة ونقل البيانات الشخصية في البيئة الرقمية، لا سيما بأن الاعتداء على تلك البيانات يؤدي إلى زعزعة ثقة المستهلك بوسائل التقنية واستخداماتها.

كما أنه يوجد ثلاثة معايير مختلفة من الحماية لأنظمة إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة الإلكترونية [٢٧] .

أولاً: منع أي شخص من ارتكاب أي عمل يعد من قبيل التحايل على أنظمة إدارة الحقوق متى كان ذلك بهدف الاعتداء على حق المؤلف أو ارتكاب أي فعل من الأفعال المحظورة في قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة.

ثانياً: حظر الوصول بغير إذن صاحب الحق بأي شكل من الأشكال إلى المصنف أيا كان الغرض أو الدافع.

ثالثاً: حظر إنتاج أو توزيع أي أداة قد تصمم للتغلب على الوصول إلى المصنف محل الحماية.

إن قصور القوانين الخاصة بالحماية الفكرية، خاصة تلك المتاحة على الشبكة، يؤدي إلى تزايد وتفاقم الجرائم الإلكترونية، لذلك لا بد من إدخال تعديلات على تلك القوانين من أجل مواكبة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا

[٢٦] يونس عرب، التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية، ص. ٢٠-٢١، دمشق
[٢٧] غالب شنيكات، حقوق المؤلف في البيئة الرقمية والنشر الإلكتروني،www.arab-ewriters.com ، ٢٠٠٧

الاتصالات والمعلومات لا سيما بأن المنطقة العربية ليست بعيدة عن هذا التطور وإن الشعوب العربية في إستخدام متزايد لشبكة الإنترنت والاتصالات في معاملاتها اليومية والتجارية والإقتصادية.

إزاء هذا الواقع، ارتأت المنظمات الدولية ومن ضمنها الويبو إدخال تعديلات على اتفاقية برن لعلاج ما أظهره النشر الإلكتروني للمصنفات على الشبكة من مشكلات، ولجأت الدول التي تعمل تحت مظلة الويبو إلى عمل مفاوضات فيما بينها لإصدار اتفاقية جديدة فيها قدر كبير من المرونة لتلبية رغبات تلك الدول، وهو ما تسمح به المادة رقم ٢٠ من اتفاقية برن التي تجيز للدول الأعضاء في اتحاد برن أن تبرم فيما بينها اتفاقيات خاصة طالما أن تلك الاتفاقيات تمنح للمؤلفين حقوقاً تفوق الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية برن. وبالفعل تم إصدار هذه الاتفاقية الخاصة وهي معاهدة الويبو بشان حق المؤلف ١٩٩٦ (WIPO Copyright Treaty (WCT، كما أبرمت اتفاقية أخرى تتوافق معها هي معاهدة الويبو بشأن فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية ١٩٩٦ (WPPT)، ويطلق على هاتين الاتفاقيتين اتفاقيتا الإنترنت لأنهما توفران الحماية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عبر شبكة الإنترنت، وقد حرصت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف في المادة ٤ منها على تأكيد أن برامج الحاسب الآلي تعتبر من قبيل المصنفات الأدبية في مفهوم المادة ٢ من اتفاقية برن فنصت على أنه: "تتمتع برامج الحاسب بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية في مفهوم المادة ٢ من اتفاقية برن . وتطبق تلك الحماية على برامج الحاسب أياً كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها"، كما أكدت الاتفاقية في المادة ٨ منها حماية المصنفات الرقمية التي تنشر عبر شبكة الإنترنت؛ حيث نصت على أنه "يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بالحق الاستئثاري في التصريح بنقل مصنفاتهم إلى الجمهور بأي طريقة سلكية أو لاسلكية، بما في ذلك إتاحة مصنفاتهم للجمهور بحيث يكون في استطاعة أي شخص من الجمهور الاطلاع على تلك المصنفات من مكان وفي وقت يختارهما أي فرد من الجمهور بنفسه....".

الخاتمة

تمكنا من خلال هذه الدراسة أن نتطرق إلى عدة مواضيع أساسية بينت واقع الإقتصاد الرقمي في الدول العربية، أهمها الخطط والإستراتيجيات التي اتبعتها الدول العربية لأجل تطوير هذه العملية، بالإضافة إلى القوانين المنظمة لهذا التحول. كذلك تطرقنا إلى مقومات الإقتصاد الرقمي، وتعرفنا على التحديات التي تواجهها الدول العربية لأجل التحول إلى الإقتصاد الرقمي والمخطط المستقبلي لهذه الدول.

لقد تبين من هذه الدراسة أن هناك حاجة لصياغة خطط من شأنها أن تواكب مسار الإقتصاد الرقمي مما يحسن الوضع الاقتصادي للبلاد العربية.

كذلك شددت الدراسة على أهمية العمل التشريعي الذي ينظم عمل الإقتصاد الرقمي. فقامت كل دولة بتبني تشريعات خاصة في هذا المجال. لابد هنا من توجيه الجهود نحو كافة القطاعات لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

من الجدير القول إن المنطقة العربية لا يمكن أن تبقى بمنأى عن ثورة الإقتصاد الرقمي، بل لابد أن تستفيد من المنافع المتاحة من هذه الثورة، خصوصاً الموارد التي يتيحها الإقتصاد الرقمي. إن تحويل العالم والاقتصاد في ظل العولمة يحافظ على موقع بلدان العالم ويحسنها. من هنا لابد من:

- وجود تعاون بين الجهات المسؤولة عن الإقتصاد الرقمي، أي التي ترسم سياسات هذه التكنولوجيا.
- مواصلة دعم الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع في القواعد التنظيمية المتبعة لتشمل مجالات جديدة[٢٨].
- توفير وسائل دعم المهارات والتعليم والتدريب الذي يشكل الأساس للمواطنين وذلك للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.
- لكون منصات العمل الرقمية تعمل في عدة بلدان، هناك ضرورة لحوار وتنسيق دولي حول السياسات المتبعة مما يؤدي إلى تحقيق نتيجة فعالة وضمان تحقيق الأهداف.

[٢٨] الأمم المتحدة، الإسكوا، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، دبي، ٢٠١٧